

حتى لا تعود الحرب
إلى ليبياالحبيب الأسود
كاتب تونس

الراغبون في اندلاع حرب جديدة في ليبيا كثر، من بينهم من لا يريدون للانتخابات أن تنتظم في موعد المقرر للربيع والعشرين من ديسمبر، ومن يبحثون عن مبررات للإبقاء على القوات التركية والمرتزة داخل البلاد، ومن يرفضون لا فقط وجود المشير حفتر على رأس الجيش، وإنما وجود جيش وطني، ويطمحون إلى الاستعاضة عنه بحرس وطني لحماية الحدود والمنشآت، كما كان مخططاً منذ صيف 2011، يضاف إلى ذلك أمراء الحرب وأباطرة التهريب والجماعات الإرهابية والمتورطون في الفساد ونهب المال العام ولصوص النفط والاعتمادات. رغم كل ما قيل عن الاتفاق السياسي والفاؤل بمقدم السلطات الجديدة المنتخبة من قبل ملتقى الحوار السياسي، ورغم اتفاق جنيف وجهود اللجنة العسكرية المشتركة وقرارات مجلس الأمن والتوافقات الإقليمية والدولية، يبقى الوضع الأمني في ليبيا هشاً وقرار وقف إطلاق النار النهائي قابلاً للاختراق في أي حين، ولا سيما في غياب قرار فعلي بتوحيد المؤسسة العسكرية وتحقيق المصالحة وتفصيل العفو العام والإفراج عن السجناء والأسرى وعودة المهجرين والنازحين، وفي ظل استمرار الحواجز النفسية والاجتماعية وخطاب الكراهية الذي لم تتراجع حدته وعدم التجاوب مع الدعوات الداخلية والخارجية لطى صفحة الماضي، ليستطيع قطار الحل السياسي السير على سكة نحو تنفيذ كافة بنوده.

كان من المنتظر أن يعقد يوم الاثنين، اجتماع لمجلس الوزراء في بنغازي، برئاسة رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة وبحضور رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ونائبه عن إقليم طرابلس عبد الله اللافي، ولكن في آخر لحظة تم تأجيله إلى موعد غير مسمى، والسبب ليس فقط وصول طائرة إلى مطار بنينا على متنها العشرات من مسلحي الميليشيات تم إرسالهم لتأمين وصول الدبيبة ووزرائه، رغم أن سلطات المنطقة الشرقية نجحت خلال الأسابيع الماضية في تأمين الوافدين عليها بمن فيهم المنفي خلال زيارته إلى بنغازي والدبيبة خلال زيارته إلى طبرق.

ليس ما قاله الدبيبة عندما جالس عدداً من النازحين من شرق البلاد في إحدى مقاهي طرابلس من أن بنغازي ستعود إلى حضن الوطن، وهو ما فسره البعض بأنه أراد القول بذلك إنها مختطفة من قبل الجيش، ولكنه (أي المنفي) هو الاقتقاد للوعي الحقيقي بأن الحل يجب أن يمر عبر الاعتراف المتبادل بكل الفاعلين الأساسيين في المشهد، حيث كان على الدبيبة، وكما اجتمع بالقيادات الميدانية في طرابلس وبأمراء الحرب في مصراتة، أن يحدد موعداً للاجتماع بالمشير حفتر القائد العام للقوة العسكرية التي تسيطر على كامل المنطقتين الشرقية والجنوبية وجزء مهم من المنطقة الوسطى، والذي كان له دور مهم في ما تم التوصل إليه من اتفاق سياسي في ملتقى الحوار بنسخته التونسية والسويسرية، وذلك بتجاهد ستيفاني وليامز نفسها، ولكن ذهب الدبيبة إلى بنغازي دون تحديد موعد للعقد، أفقد الزيارة معناها وعرض بها جملة وتفصيلاً.

عندما بدأ الدبيبة في تشكيل حكومته اشترط على المترشحين أن تكون لهم القدرة على العمل في كافة أرجاء البلاد دون استثناء، ولكن صادف

أن عجز عن عقد اجتماع لحكومته في بنغازي، واضطر إلى تأجيله، وهو يطرح سؤالاً مهماً: كيف سينجح في مهمته كرئيس للحكومة في كامل الأراضي الليبية إذا لم يكن مدعوماً من قبل قيادة الجيش الموجودة في شرق البلاد والتي كانت وفرت له الإطار الأمني المناسب للحصول على ثقة البرلمان في مدينة سرت الخاضعة لقوات حفتر؟ وكيف سيحظى بهذا الدعم إن لم يكن يعترف بتلك القيادة؟ وما الذي يمنعه من الإجماع بحفتر إذا كان يعترف بها؟ القضية ليست هنا فقط فقبل أيام تحدثت وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش في كلمة أمام البرلمان الإيطالي عن ضرورة مغادرة كل القوات الأجنبية والمرتزة للبلاد، وهو حديث سبقته إليه الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والإفريقي والحكومة الأميركية وأغلب العواصم الغربية والدول العربية، وبات محل إجماع إقليمي ودولي، لكن قوى الإسلام السياسي وجماعة الضغط التركية في ليبيا وخارجها، شنت حملات عنادية موجّهة ضد الوزيرة، وصلت إلى حد التخوين والتكفير والإذراء، والسبب أنها لم تستنقِ التدخل التركي وكأنه بات قدراً محتوماً أو دوراً مقدساً لا يمكن المساس به، وهو ما يعني أن هناك من لا يزال يراهن على الحرب، وعلى مواصلة الانقسام، وخاصة للمؤسسة العسكرية التي لن تتجه إلى التوحيد طالما أن هناك مسلحين أجانب يدعمون هذا الطرف أو ذاك.

الهجوم غير المسبوق على المنقوش أكد أن هناك في الداخل الليبي من لا يريد أن يتعامل مع الواقع الجديد الذي أفترته خارطة الطريق الأممية، ولا مع المستجدات الدولية ومنها قرار مجلس الأمن العمل في 15 من أبريل الجاري، تحت الفصل السابع المهدد بالتدخل المباشر، أو أن يدرك حجم التحولات في المنطقة والعالم، وإنما يحاول أن يبقى مستظلاً بحماية القوات التركية والمرتزة، وهو ما يعني أنه يرفض موقف دبلوماسية بلاده المتجاوب مع المواقف الدولية في تبني خيار السلام، ويرغب في الحرب إن لم يكن يمهّد لها فعلاً.

لم يتهنئ الصراع في ليبيا، وبالخاص أن هناك أطرافاً لا تدرک أن معركة السلام أصعب، ولذلك جعلت من وقف إطلاق النار منطلقاً لحرب باردة قد تعود إلى الإشعال ميدانياً في أي لحظة، والبعض لا يزال يمني النفس بالانقسام، وهذا البعض هو جماعة الإخوان التي ترى أن ليبيا لا تتسع لها وللجيش وحفتر معاً، وتعتقد أن المصالحة قد تشلها عن الاستمرار في سياسة التمكين، وزعماء جهويين يتحدثون بمنطق التفوق وشرعية السيطرة على البلاد، وأمراء حرب غير قابلين للتفريط في مصالحهم، وانهازيون لا يريدون للدولة أن تقوم ولا للسيدة أن تقام ولا للمجتمع أن يتجاوز حالة التمزق التي يواجهها منذ عشر سنوات.

تحتاج ليبيا اليوم إلى خطاب العقل قبل أن ينفرد العقل نهائياً، وإلى روح المغامرة الإيجابية لقطع الطريق أمام الساعين لتخريب العملية السياسية، وإلى التغاضي عن الآلام والجراح وطني صفحة الماضي، وإلى التقدم بمنطق سلام الشجعان لمواجهة روايب الحرب والصراعات، وعدم الاستماع إلى خطاب الإخوان الذين لا يريدون للحل السياسي أن يتحقق إلا بما يخدم مصالحهم ويحقق أهدافهم، فإذا لم يجدوه كذلك، عملوا على عرقلة ولو أدى الأمر إلى تجزئة الوطن، فإقليم صغير يسيطرون عليه أفضل عندهم من وطن شاسع خارج السيطرة.

الفلسطينيون في حال إلغاء الانتخابات
بذريعة التأجيل

المضي في مشروع الانتخابات، وهذا هو الخيار الوحيد الذي يؤمن له انسحاباً أمنياً من الحياة السياسية، رغم أن هذا احتمال بعيد. فموقفه الآن، أو هاجسه المفزع، هو أن يعود دحلان إلى المشهد السياسي، ولو بعشرة مقاعد، بينما التقديرات المنطقية تتحدث عن ضعف هذا العدد على الأقل.

ومن البديهيات، أن يكون أعضاء المجلس التشريعي، مع سائر الأعضاء الآخرين، داعمين لمبدأ استقلال القضاء ونفاذ أحكامه، ومن بينها قرارات محاكم عباس نفسه، التي أصدرت أحكاماً بإعادة واثب موظفين قطعت بغير مسوغ قانوني وأنت أسره وحرمته من مقومات حياتها، ورفضت سلطة عباس التنفيذية إعادتها. إن مثل هذه الجزئية وحدها تقض مضجعه، وبالتالي سيقاوم العملية الانتخابية بأي ذرائع، ولن يجد في حال استمر في مقاومتها، سوى الرهان على تحذير إسرائيل من التداعيات الأمنية باستخدام مفاهيم كـ"الاستقرار" و"العناصر المنطوقة" وتضييع منظومة "التنسيق الأمني". لكن إسرائيل نفسها، في هذه الحال لن تكون طرفاً حاسماً، بحكم كون الانتخابات حق مكفول للشعب الفلسطيني في أراضي 1967.

مع ذلك كله، هناك في الأراضي الفلسطينية من يعتقد أن عباس عندما يعجز عن تمرير قرار الإلغاء ربما يهرب إلى الأمام فيوافق على استمرار العملية الانتخابية، لكي يقصص من فتح نفسها التي كان هو السبب في ضعفها، ويريد مع ذلك أن تعزز قوتها لكي تجدد له شرعيته من خلال المنااسبات الانتخابية، ثم تلوذ إلى ضعفها. فلطالما كان هو نفسه يتهم على ضعف فتح، في جلسات المجلس القومي للحركة وفي اجتماعات لجنته المركزية، ففي المجلس القومي (وكاتب هذه السطور عضو منتخب فيها) كان يرد على كل من ينتقد الحكومة وتجاوزاتها "لا شأن لكم بالحكومة، فالحكومة حكومتي وليس لكم أي حق في البتّ في أمرها في هذا المجلس" ثم يستطرد متهمكاً "عندما تكونوا فالحين، وتنجحوا في الانتخابات العامة، يمكن لمظليكم في المجلس التشريعي أن ينتقدوا الحكومة، لكنكم كفتح، لو خصمتم انتخابات وكنتم المرشحين الوحيدين فيها، ستحصلون على المركز الثاني". ولو كان محقاً في الوصف الساخر فإن السخرية الأكثر مرارة ستكون في التغاضي عن التعليل وتجهيل الفاعل وعدم وضع النقاط على الحروف!

القضاء لكي يبت في قرارات الإقصاء، ويفتح أبواب حركة فتح لكل من لا يستطيع هو أن يقدم ضدهم حيثيات تتأسس عليها قرارات اتهام أمام القضاء، بعيداً عن التخريصات ولغة الذباب الإلكتروني. فعباس، الذي يشعر بدنو الوقت الذي سيغادر فيه، ليس مستعداً بحكم تكوينه الذهني للذهاب إلى هكذا مصالح داخلية تتبعها استعادة مؤسسات النظام السياسي. وفي المحصلة، عباس الآن كمن ابتلع المنجل، فلا يستطيع التقدم في العملية الانتخابية ولا التراجع عنها واستيعاب ردود الأفعال الشعبية، ولم تعد مجدية وسيلته في قطع رواتب العاملين الذين يخالفونه الرأي، وربما يكون أسلم الطرق بالنسبة إليه، هو

**عباس الآن كمن ابتلع المنجل
فلا يستطيع التقدم في
العملية الانتخابية ولا التراجع
عنها واستيعاب ردود الأفعال
الشعبية ولم تعد مجدية
وسيلته في قطع رواتب
العاملين الذين يخالفونه الرأي**



بتداول الفلسطينيين فكرة ملخصها "طغح الكيل" واستشهدوا بأمثلة ووقائع في دول أخرى، من بينها الصومال التي توصف بأنها دولة متفترقة ويجري فيها الآن نزاع سياسي حتى داخل البرلمان، إذ يعارض البرلمان مجلس الشيوخ، والليف السياسي في البلاد يحث على استمرار الرئيس محمد علي فرماجو في موقعه، بعد سنة واحدة من انتهاء ولايته، فما بالنا برجل انتهت ولايته منذ أكثر من عشر سنين ولم ينجح إلا في شيء واحد وهو كسب الأعداء ومضاغفة المواقف والتصريحات التي تسيء له هو نفسه وتستعدي عليه الفلسطينيين.

لقد بدأ العديد من العناصر، منذ نحو شهر، محاولة تسويق فكرة الإلغاء بذريعة تصويت المقدسين، ولم تحقق المحاولة نجاحاً، وبخاصة عندما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أرباع المقدسين متاح وخارج السيطرة الإسرائيلية، وأن أقل من الربع الباقي يمكن أن يمارسوا حقوقهم الدستورية بوسائل عدة متاحة.

وفي تفصيلات الإخفاق في تسويق التاجيل أو الإلغاء، قيل إن التذرع بإسرائيل معناه إعطاؤها القدرة على حسم موضوع الانتخابات سلباً أو إيجاباً، فالتعويل على إمكانية رضاها على إجراء انتخابات يمثل ذميمة سياسية مؤداها أن لا انتخابات فلسطينية في حال رفضت إسرائيل، عشرات السنين، إجراء جزء من العملية الانتخابية، في داخل القدس الشرقية المحتلة.

وليس أدل على ارتباك فريق عباس بعد فشل محاولة التذرع بالقدس ورفض جميع القوائم الأخرى هذه الذريعة؛ هو ما قاله عزام الأحمد عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير المركزية لحركة فتح، بأن لا انتخابات تحت الاحتلال طالما أن فتح في مرحلة حركة التحرر، ولقيت تصريحات الأحمد سخرياً لجميع لأن الرجل لم يفرق بين شرعية حركة التحرير والشرعية الدستورية، التي كانت فتح نفسها هي الطرف الذي اعتمدها تحت الاحتلال وارتضى شروطها ومحدداتها.

كذلك يستبعد تماماً أن يلجأ عباس في حال التاجيل، وهو صنو الإلغاء؛ إلى عملية مصالحة فتحاوية لن تكون بغير شروطها، وهي الشروع في إصلاح تنظيمي يبدأ بالتراجع عن قرارات الإقصاء، أو اللجوء إلى

عدهلي صادق
كاتب سياسي
فلسطيني

بات في حكم الأراج، إلغاء الانتخابات في أراضي الحكم الذاتي المحدود، تحت عنوان التاجيل. فمن حال اتخاذ قرار بالتاجيل، فمن المستبعد أن يكون ذلك التاجيل إلى موعد قريب، لأن الذهاب إلى انتخابات عامة سريعاً لن يعالج الأسباب التي دعت رئيس السلطة إلى الإلغاء.

فالرئيس عباس منذ إعلانه عن مواعيد الانتخابات العامة بدأ سريعاً يستشعر الخسارة المحققة حتى في حال حصول قائمته على العدد الأعلى المتوقع من المقاعد، ما يعني أنه سيفقد السيطرة التي يريد الاستمرار في تغليفها بمصطلح "الشرعية". فالوصول حتى على ثلث مقاعد المجلس التشريعي، وهذا خارج التوقعات - سيكون الآخرون قد تشلوا على تشكيل حكومة، وسيبدأ عمل مؤسسة الرقابة والتشريع التي ستجعله في كل يوم أمام المسألة عن قرارات متفردة اتخذها على مستوى السلطة التنفيذية.

بعد أيام قليلة من الإعلان عن العملية الانتخابية ومواعيدها ومراحلها؛ لم تكن هذه الحسبة بهذه القوة التي باتت عليها الآن. فقد وصلت توقعاته إلى مرحلة الكابوس بعد التطورات التي جاءت بعدئذ، وتلك كانت بحجم ضربات نجلاء لأمه في استمرار سيطرته على النظام الفلسطيني وعلى المقدرات المالية والقوى الأمنية. فما جرى أن اثنين من أعضاء المركزية تخليا عنه في خطوة مسبقة، وشكلاً قائمة مشتركة، أضيفت إلى قائمة عضو المركزية محمد دحلان الذي صدر قرار فصله من الحركة قبل سنوات، تنفيذاً لخباره هو. وبخلاف قائمة عضوي المركزية (أحدهما جرى فصله من الحركة، والآخر لم يكن كاسير، له رمزيته، عرضة للفصل) هناك قائمة تيار فتح الإصلاحية التي يقف وراءها محمد دحلان وهي ذات حضور وازن في المشهد الفلسطيني.

بخلاف ذلك هناك أكثر من ثلاثين قائمة غير قائمته عباس وحماس، وليس أقل من نصف المدرجة أسماؤهم في هذه القوائم من المنتمين تاريخياً إلى حركة فتح. فضلاً عن ذلك؛ فإن معسكر عباس نفسه بات يخطوي على أغلبية صامتة الآن، لكنها رافضة لخيارات عباس في مرشحي قائمته، لذا كان طبيعياً أن يستشعر الرجل الخسارة الوشيكة لسيطرته قبل أن ينتقل إلى مرحلة الانتخابات الرئاسية في شهر يوليو. غير أن إلغاء الانتخابات تحت عنوان التاجيل لن يحل المشكلة، إذ